من للتبعيض متعلقة بنكرة كما اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة
معنى تشنيزي تنقبض وجملة قوله لفرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قوله وتامة غير محتاج
الى صلة او صفة قوله وصفة اختلف في ما التي هي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف فقال بعضهم
اسم وفايدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها
ولامر ما اي ولامر عظيم لا يعرف من عظمته واضرب به ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين قوله فان كلا من
لا يجي تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجي عند الكوفيين حرفا
زايدة نحو قوله والاكرمون من عدد اي الاكرمون عددا وهي عند البصريين موصوفة اي انسانا
معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها لذي العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لم يعلم
تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه لما قال منهم
والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه
ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وجاء في العالم قليلا ويستعمل في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو فهو سوال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته
وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشي ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة المهموزة هاء والاصل المائية
او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كالكلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز
ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكن
اجاب موسى ببيان الوصف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات
وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوف نحو ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة
موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض بكم رجلا فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية وقيل
الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجمله ولا بلدن فانه يضاف
الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين
المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة
اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع
عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وصفها ليفيد بعضا من كل فاذا
حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرف كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه قوله الا اذا
حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها
اعني المبتدا بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا فانه يبنى على الفتح
واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء
قياسا لا سماعا قوله فمن قرأ بالضم دون الفتح دليل في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية

والاكرمون من عدد اي الاكثرون

فان

فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه الاستفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد
والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة محمول
لننزعن كما تقول كلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا على من كل
شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد
وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشي لان مفعوله ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة
قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف
صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها
عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة
وحذف صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا
عند حذف صدر صلتها سماعي قوله وفيماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا يجي موصولة ولا زايدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاول فيما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون
بمعنى الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدا واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل
بمعنى ذا الذي ان تكون زايدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى من هذا الذي فان ها التنبيه يدخل
على اسم الاشارة قوله احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله وجهان او استينافية قوله على ان يكون ذا بمعنى
الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجي ذا موصولة ويحكم في ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب
ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون مبتدا وذا زايدة والفعل خبر لما بتقدير
العايد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان [illegible]
يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضي ان ذا موصولة او زايدة قوله ومع جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا
فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه واما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض ماذا عليهم
وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زايدة قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر
او الماضي قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزايدة ولما كانت اسماء الافعال
بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها
تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول
انها اسماء مصادر لا افعال وانما سميت اسماء افعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم
الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل البواقي عليها طردا للباب وقيل
انه مبتدا والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتدا وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه
مسندا لا ينافي معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يناف الابتدا لصح ان يقال كل فعل انه مبتدا وفيه ان
ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدا ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان يكون
لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول

اسماء الافعال